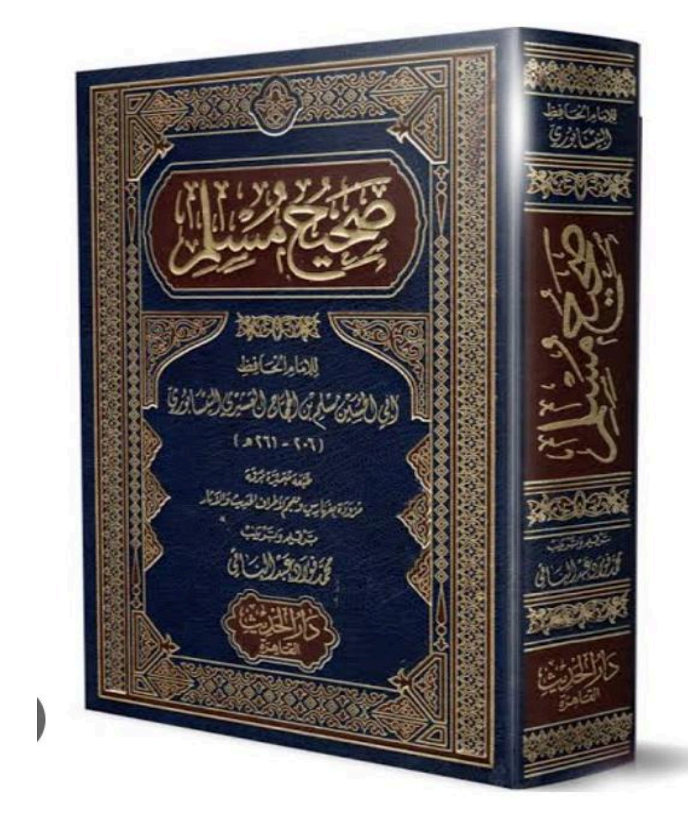
صحيح مسلم



المؤلف

مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري (المتوفى: 261هـ)

كشاف الكتاب

صحيح مسلم بن الحجاج هو ثاني كتب السنة بعد صحيح البخاري عند جمهور أهل العلم، ومن أهل العلم من فضله على البخاري حتى قال أبو علي النيسابوري: "ما تحت أديم السماء كتاب علم أصح من كتاب مسلم"، يقول الحافظ العراقي:

أول من صنف في الصحيحِ *** محمد وخص بالترجيحِ

ومسلم بعدُ وبعضُ الغرب مع *** أبي علي فضلوا ذا لو نفع

ووجه التفضيل: أنه ليس فيه بعد الخطبة إلا الحديث السرد، فليس فيه من المعلقات إلا أربعة عشر حديثاً، وهذه المعلقات كلها موصولة في الصحيح نفسه إلا واحداً موصول في صحيح البخاري، وليس فيه تراجم واستنباط كالبخاري. أيضاً الآثار والأخبار الموقوفة والمقطوعة عن الصحابة والتابعين نادرة جداً. فإذا كان هذا هو وجه التفضيل فلا بأس.

طريقة الإمام مسلم -رحمه الله- أنه يذكر في صدر الباب السند والمتن، ثم يذكر بعد ذلك طرق أخرى لهذا الحديث، منها ما يوافق في اللفظ، ومنها ما هو بالمعنى ويسوق المتون، وقد لا يسوق المتن فيحيل على المتن السابق، فإما أن يقول: " بمثله" وهذا معناه أنه بحروفه، أو يقول: " بنحوه" وهذا معناه أنه بمعناه.

ومما يمتاز به صحيح مسلم على غيره، العناية الفائقة بذكر الفروق بين الرواة سواء كانت في المتون أو في الأسانيد، أو في صيغ الأداء. كما أنه مرتب ترتيباً بيناً، والأحاديث مجموعة في مكان واضح لا لبس فيها ولا غموض.
ولأهمية صحيح مسلم عني به العلماء قديماً وحديثاً، وكتبوا عليه الشروح الكثيرة من ذلك (المعلم) للمازري، بفتح الزاي وكسرها، و(إكمال المعلم) للقاضي عياض، و(إكمال إكمال المعلم) للأُبي، و(مكمل إكمال الإكمال) للسنوسي، ومن شروحه التي لم تصل إلينا لكنها من خلال النقل عنها فيها شيء من النفاسة والجودة (التحرير في شرح صحيح مسلم) لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل الأصبهاني، ينقل عنه النووي كثيراً، وهو من خلال نقل النووي عنه كتاب نفيس وجيد، ومن شروحه المهمة أيضاً (المنهاج في شرح صحيح مسلم ابن الحجاج) للنووي، ومن شروحه المختصرة (الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج) للسيوطي.
من المعاصرين من شرح الصحيح شرحاً وافياً وهو شبير أحمد العثماني؛ لكنه لم يكمله، سمى شرحه (فتح الملهم في شرح صحيح مسلم) وقام بتكملته -وإن كان لم يتم بعد - محمد تقي العثماني، هذا الشرح جيد في الجملة وإن كان صاحبه معاصراً.
ومن أهم مختصرات صحيح مسلم:
(تلخيص صحيح مسلم(للقرطبي، وشرحه المسمى (المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم).
وممن اختصره أيضاً زكي الدين المنذري، ومختصره مشهور متداول (مختصر صحيح مسلم)، وشرحه صديق حسن خان في كتابٍ اسمه: (السراج الوهاج على مختصر صحيح مسلم ابن الحجاج).

أفضل الطبعات لصحيح مسلم الطبعة العامرة التركية سنة (1325هـ أو 26) في ثمانية أجزاء، وطبعة فؤاد محمد عبد الباقي جيدة مخدومة ومرقمة وصحيحة في الجملة، وهي مأخوذة من العامرة.

wikipedia

صحيح مسلم هو أحد أهم كتب الحديث النبوي عند المسلمين من أهل السنة والجماعة، ويعتبرونه ثالث الكتب صحةً على الإطلاق بعد القرآن الكريم ثم صحيح البخاري. ويعتبر كتاب صحيح مسلم أحد كتب الجوامع وهي ما تحوي على جميع أبواب الحديث من عقائد وأحكام وآداب وتفسير وتاريخ ومناقب ورقاق وغيرها.
جمعه أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، وتوخّى فيه ألا يروي إلا الأحاديث الصحيحة التي أجمع عليها العلماء والمحدّثون، فاقتصر على رواية الأحاديث المرفوعة وتجنّب رواية المعلّقات والموقوفات وأقوال العلماء وآرائهم الفقهية، إلا ما ندر، أخذ في جمعه وتصنيفه قرابة خمس عشرة سنة، وجمع فيه أكثر من ثلاثة آلاف حديث بغير المكرر، وانتقاها من ثلاثمائة ألف حديث من محفوظاته.

اسم الكتاب ووصفه ومنهجه

اسم الكتاب

لم ينص الإمام مسلم -في كتابه الصحيح- على تسميته ولذلك وقع الاختلاف في اسمه، فذُكرت له عدة تسميات:

- الجامع: ذكره الفيروزآبادي وابن حجر العسقلاني وحاجي خليفة والقنوجي وغيرهم.

- المسند أو المسند الصحيح: هكذا سمّاه الإمام مسلم، ونصّ على هذا خارج كتاب الصحيح، فقال: «ما وضعت شيئا في كتابي هذا المسند إلا بِحُجّة.»، وقال: «لو أَنَّ أهل الحديث يكتبون الحديث مائتي سنة فمدارهُم على هذا المسند.» وقال: «صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاث مائة ألف حديث مسموعة.»
- المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ: به سمّاه ابن خير الإشبيلي ونحوه التجيبي ولكن يُرجَّح على أنه وصف للكتاب لا اسم له.
- الصحيح أو صحيح مسلم: وذكره بهذا الاسم ابن الأثير والنووي وابن خلكان والذهبي وابن كثير وغيرهم، وهو أشهر الأسماء، وغلبت هذه التسمية وشاعت في كتب التفسير والحديث والفقه وغيرها حتى قال السمعاني: «المشهور كتابه الصحيح في الشرق والغرب.»

سبب تأليفه ومكان ومدة تصنيفه

نص الإمام مسلم في مقدمة الصحيح على أن سبب تأليفه له هو تلبية طلب وإجابة سؤال، فذكر ذلك في خطبة كتابه حيث قال: «فإنك يرحمك الله بتوفيق خالقك ذكرت أنك هممت بالفحص عن تعرف جملة الأخبار المأثورة عن رسول الله ﷺ في سنن الدين وأحكامه، وما كان منها في الثواب، والعقاب، والترغيب، والترهيب وغير ذلك من صنوف الأشياء بالأسانيد التي بها نقلت وتداولها أهل العلم فيما بينهم، فأردت -أرشدك الله- أن توقف على جملتها مؤلفة محصاة، وسألتني أن ألخصها لك في التأليف بلا تكرار يكثر، فإن ذلك -زعمت مما يشغلك عما له قصدت من التفهم فيها والاستنباط منها، وللذي سألت أكرمك الله حين رجعت إلى تدبره وما تؤول به الحال إن شاء الله عاقبة محمودة ومنفعة موجودة، وظننت حين سألتني تجشم ذلك أن لو عزم لي عليه وقضي لي تمامه كان أول من يصيبه نفع ذلك إياي خاصة قبل غيري من الناس لأسباب كثيرة يطول بذكرها الوصف، إلا أن جملة ذلك أن ضبط القليل من هذا الشان وإتقانه أيسر على المرء من معالجة الكثير منه ولا سيما عند من لا تمييز عنده من العوام إلا بأن يوقفه على التمييز غيره فإذا كان الأمر في هذا كما وصفنا فالقصد منه إلى الصحيح القليل أولى بهم من ازدياد السقيم.»

وقد ذكر الخطيب البغدادي أن الإمام مسلم جمع الصحيح لأبي الفضل أحمد بن سلمة النيسابوري، فقال في ترجمة أحمد: «ثم جمع له مسلم الصحيح على كتابه.»

بالإضافة للسبب السابق، فقد كان من جملة العوامل التي دفعت مسلماً إلى تصنيف الكتاب ما رآه من سوء صنيع بعض من نصّب نفسه مُحدّثاً وعدم تورّعهم عن نشر الأحاديث الضعيفة، قال: «وبعد، يرحمك الله، فلولا الذي رأينا من سوء صنيع كثير ممن نصب نفسه محدثا، فيما يلزمهم من طرح الأحاديث الضعيفة، والروايات المنكرة، وتركهم الاقتصار على الأحاديث الصحيحة المشهورة مما نقله الثقات المعروفون بالصدق والأمانة، بعد معرفتهم وإقرارهم بألسنتهم أن كثيرا مما يقذفون به إلى الأغبياء من الناس هو مستنكر، ومنقول عن قوم غير مرضيين ممن ذم الرواية عنهم أئمة أهل الحديث مثل مالك بن أنس، وشعبة بن الحجاج، وسفيان بن عيينة، ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وغيرهم من الأئمة، لما سهل علينا الانتصاب لما سألت من التمييز، والتحصيل، ولكن من أجل ما أعلمناك من نشر القوم الأخبار المنكرة بالأسانيد الضعاف

المجهولة، وقذفهم بها إلى العوام الذين لا يعرفون عيوبها، خف على قلوبنا إجابتك إلى ما سألت.» فحرص على حفظ الدين وصيانة عوام المسلمين عما يخاف عليهم من الوقوع في غرر الأخبار المنكرة والروايات الضعيفة.

جمع الإمام مسلم كتابه الصحيح في بلده نيسابور حيث كانت عنده الدفاتر والورقات التي دوّن عليها الأحاديث التي سمعها في ترحاله من شيوخه، قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: «صنف مسلم كتابه في بلده بحضور أصوله في حياة كثير من مشايخه فكان يتحرز في الألفاظ ويتحرى في السياق.» فكانت نتيجة ذلك التحرّي والتحرّز في رواية الحديث بألفاظه تماماً كما سمعها سببا في استغراقه زمناً طويلاً قي تصنيف الكتاب، ذلك ومع الاختصار البليغ والإيجاز التام وحسن الوضع وجودة الترتيب، كما ذكر ذلك السيوطي.

وقد مكث الإمام مسلم قرابة الخمس عشرة سنة في تصنيف الصحيح، كما ذكر ذلك أحمد بن سلمة النيسابوري تلميذ مسلم وصاحبه ورفيقه في الرحلة، قال:« كنت مع مسلم في تأليف صحيحه خمس عشرة سنة»، وقال النووي: «وقد انتخب علمه ولخص ما ارتضاه في هذا الكتاب وبقي في تهذيبه وانتقائه ست عشرة سنة.» والأظهر أن القول الأول أصح فأحمد بن سلمة كان ملازماً للإمام مسلم في تصنيف كتابه وهو أقرب له.

وصف الصحيح

يعتبر صحيح مسلم من أمهات كتب الحديث النبوي عند أهل السنة والجماعة، وهو أحد كتب الجوامع، وثاني الصحيحين، وأحد الكتب الستة. وقد كان الإمام مسلم من أبرز الحفّاظ في عصره بشهادة معاصريه فانتخب أحاديث الصحيح من ثلاثمئة ألف حديث مما يحفظ كما مرّ سابقاً، ولم يروِ في الكتاب إلا الأحاديث التي أجمع العلماء على صحّتها، قال الدهلوي: «توخّى تجريد الصحاح المجمع عليها بين المحدثين المتصلة المرفوعة.» فلم يستوعب الإمام مسلم في الكتاب جميع الأحاديث الصحيحة، قال: «ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ها هنا إنما وضعت ها هنا ما أجمعوا عليه.» وقد جرى في ذلك مجرى البخاري في صحيحه، قال البخاري: «ما أدخلت في كتاب الجامع إلا ما صح، وقد تركت من الصحاح خوفا من التطويل.» وقد عمل الإمام مسلم على تنقيح الكتاب ومراجعته وعَرَضه على عدد من شيوخ وقته منهم الإمام أبو زرعة الرازي أحد أكبر الأئمة في علوم الحديث وعلم الجرح والتعديل، قال مسلم: «عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي، فكل ما أشار أن له علة تركته، وكل ما قال إنه صحيح وليس له علة خرّجته.»

ابتدأ الإمام مسلم كتابه بمقدمة أوضح فيها عمله في الكتاب وتحدث عن أصول علم الحديث وضمّن فيها منهجه والمبادئ التي سار عليها في تصنيفه وتأليفه والشروط الدقيقة التي توخّاها في اختيار الحديث الصحيح وانتقائه. وتكلّم عن منهج أهل الحديث في الشروط والصفات التي ينبغي أن تتوفر فيمن يُروى عنهم الحديث ويُؤخذ منهم، وتكلّم عن طريقة أخذ الحديث وكتابته وجَمْعِه، واختيار الشيوخ ورجال الإسناد. وقد ذكر بعض العلماء أن الإمام مسلم بن الحجّاج هو أول من وضع مقدّمة علميّة متكاملة لكتابه. ولم يشترط الإمام مسلم في المقدّمة ما اشترطه في متن الكتاب: من التزام الأحاديث الصحيحة وتجنّب

الموقوفات والمقطوعات والآراء وغيرها. قال ابن القيم: «ومسلم لم يشترط فيها (المقدّمة) ما شرطه في الكتاب من الصحة فلها شأن ولسائر كتابه شأن آخر ولا يشك أهل الحديث في ذلك.»

ثم رتب الإمام مسلم صحيحه ترتيبًا فقهيًا دقيقًا على الكتب والأبواب دون تكرار أو تجزئة لها، وقد جمع روايات الحديث الواحد في مكان واحد لإبراز الفوائد الإسنادية والفقهية في كتابه، لذلك فإنه يروي الحديث في أنسب المواضع به ويجمع طرقه وأسانيده في ذلك الموضع، واقتصر على الأحاديث المرفوعة المتّصلة، ثم يسوق متن الحديث بتمامه وكماله من غير تقطيع ولا اختصار

وقسّم الإمام مسلم صحيحه إلى كتب حسب الموضوعات ككتاب الإيمان وكتاب الطهارة وكتاب الصلاة وكتاب الزكاة...إلخ، وعددها 54 كتاباً. ثم قسّم الكتب إلى أبواب فرعية إلا أنه لم يعنون لتلك الأبواب، قال شبير أحمد العثماني الديوبندي: «واعلم أن صحيح مسلم قد قريء على جامعه مع خلو أبوابه من التراجم.» ورجّح بعض العلماء أن مسلماً إنما فعل ذلك لئلا يزيد بها حجم الكتاب من جهة، وليشحذ القارئ ذهنه في استنباط الترجمة من جهة أخرى. والمعروف أن عنونة تراجم الأبواب الحالية المشهورة هي من وضع النووي أثناء شرحه لصحيح مسلم، وقد وضّح ذلك النووي فقال: «وقد ترجم جماعة أبوابه بتراجم بعضها جيد وبعضها ليس بجيد إما لقصور في عبارة الترجمة واما لركاكة لفظها واما لغير ذلك وانا ان شاء الله أحرص على التعبير عنها بعبارات تليق بها في مواطنها.»

منهج مسلم وشرطه في الصحيح

كان الإمام مسلم دقيقاً في جرح الرواة وتعديلهم شأنه في ذلك شأن شيوخه من الأئمة المدققين كأحمد بن حنبل والبخاري وأبو زرعة الرازي وغيرهم، فقد اعتَبَر جرح الرواة بما فيهم جائزاً بل واجباً، وأسند في مقدّمة صحيحه أحاديث تفيد ترك أحاديث المتهمين والكذّابين وعدم الأخذ عنهم ووجوب الأخذ عن الرواة الثقات الأثبات. قال: ابن طاهر: «واعلم أن شرط البخاري ومسلم أن يُخرجا الحديث المُتفق على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور، من غير اختلاف بين الثقات الأثبات، ويكون إسناده متصلاً غير مقطوع، فإن كان للصحابي راويان فصاعداً فحسن، وإن يكن له إلا راوٍ واحد إذا صح الطريقُ إلى الراوي أخرجاه، إلا أن مسلماً أخرج أحاديث أقوامٍ ترك البخاري حديثهم، لشبهةٍ وقعت في نفسه، أخرج مسلم أحاديثهم بإزالة الشبهة، مثل حماد بن سلمة، وسهيل بن أبي صالح، وداود بن أبي هند، وأبي الزبير، والعلاء بن عبد الرحمن، وغيرهم.»

قال ابن رجب: «وأما مسلم فلا يخرج إلا حديث الثقة الضابط، ومن في حفظه بعض شيء، وتكلم فيه لحفظه، لكنه يتحرى في التخريج عنه، ولا يخرج عنه إلا ما لا يقال إنه مما وهم فيه.»

وقد اتّبع الإمام مسلم في صحيحه طريقة لتخريج الأحاديث عن الرواة فقسّمهم إلى ثلاثة أقسام، قال: «فإنا إن شاء الله مبتدئون في تخريج ما سألت وتأليفه، على شريطة سوف أذكرها لك، وهو إنا نعمد إلى جملة ما أسند من الأخبار عن رسول الله صلى

الله عليه وسلم، فنقسمها على ثلاثة أقسام، وثلاث طبقات من الناس.»، وقد أخرج مسلم في صحيحه للرواة من القسمين الأول والثاني وترك روايات القسم الثالث، وهذه الأقسام هي:

- الأول: ما رواه الحفاظ المتقنون، قال: «فأما القسم الأول، فإنا نتوخى أن نقدم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها، وأنقى من أن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث، وإتقان لما نقلوا، لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد، ولا تخليط فاحش، كما قد عثر فيه على كثير من المحدثين، وبان ذلك في حديثهم.»
- والثاني: ما رواه المتوسطون في الحفظ والإتقان. قال: «فإذا نحن تقصينا أخبار هذا الصنف من الناس (القسم الأول)، أتبعناها أخبارا يقع في أسانيدها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان، كالصنف المقدم قبلهم، على أنهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم، فإن اسم الستر، والصدق، وتعاطي العلم يشملهم... فهم وإن كانوا بما وصفنا من العلم، والستر عند أهل العلم معروفين، فغيرهم من أقرانهم ممن عندهم ما ذكرنا من الإتقان، والاستقامة في الرواية يفضلونهم في الحال والمرتبة، لأن هذا عند أهل العلم درجة رفيعة، وخصلة سنية.»
- والثالث: ما رواه الضعفاء والمتروكون، وهو لا يتشاغل بأهل هذا القسم ولا يخرج لهم، قال: «فأما ما كان منها عن قوم هم عند أهل الحديث متهمون، أو عند الأكثر منهم، فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم، ... وكذلك من الغالب على حديثه المنكر، أو الغلط أمسكنا أيضا عن حديثهم.»

وهذا المنهج ليس خاصّا به أو قاصراً عليه فإنّما هو تطبيق عملي لطريقة أهل الحديث في التعامل مع الرواة والأحاديث. قال ابن الصلاح: «شرط مسلم في صحيحه: أن يكون الحديث متصل الإسناد بنقل الثقة عن الثقة من أوله إلى منتهاه سالماً من الشذوذ، ومن العلة، وهذا هو حد الحديث الصحيح في نفس الأمر.»

<u>وسئل الشيخ عبد الكريم الخضير</u>

هل من عادة الإمام مسلم المطّردة في صحيحه أن يرتب روايات الحديث حسب قوتها بأن يبدأ بالأقوى ثم الذي دونه؟

الجواب

الذي ذكره مسلم في مقدمة صحيحه أنه يقدّم الروايات التي يرويها الرواة الثقات الأثبات، ثم يردفها بروايات طبقة تليها، ثم يردفها بطبقة تلي هؤلاء، ثم ذكر طبقةً رابعة يختلف أهل العلم في وجودها في صحيحه، فمقتضى هذا التقسيم وهذا الترتيب أنّه يقدم الأقوى، ويكون هو الأصل في الباب، وما يردفه به فهو متابعات وشواهد، لكن وُجدت بعض الأمثلة في صحيحه قدَّم فيها الأضعف، ولا نقول: الضعيف، إنما نقول: الأضعف؛ لأنها كلها صحيحة، فهو يقدم الأضعف في مقابل الأقوى، ثم يردفه بالأقوى؛ لتقويته، وُجد هذا وذاك، لكن مقتضى صنيعه في المقدمة وترتيبه لمروياته يقتضي أنّه يقدم الأقوى.

<u>مكانته</u>

وقال النووي: «ومن حقق نظره في صحيح مسلم رحمه الله واطلع على ما أودعه في أسانيده وترتيبه وحسن سياقته وبديع طريقته من نفائس التحقيق وجواهر التدقيق وانواع الورع والاحتياط والتحري في الرواية وتلخيص الطرق واختصارها وضبط متفرقها وانتشارها وكثرة اطلاعه واتساع روايته وغير ذلك ما فيه من المحاسن والأعجوبات واللطائف الظاهرات

والخفيات عَلِمَ أنه إمامٌ لا يلحقه من بعد عصره وقل من يساويه بل يدانيه من أهل وقته ودهره وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء».

وقال ابن حجر العسقلاني: «حصل لمسلم في كتابه حظ عظيم مفرط لم يحصل لأحدٍ مثله بحيث أن بعض الناس كان يفضله على صحيح محمد بن إسماعيل، وذلك لما اختص به من جميع الطرق وجودة السياق والمحافظة على أداء الألفاظ كما هي من غير تقطيع ولا رواية بمعنى، وقد نسج على منواله خلق عن النيسابوريين فلم يبلغوا شأوه وحفظت منهم أكثر من عشرين إماما ممن صنف المستخرج على مسلم فسبحان المعطي الوهّاب».

شروح الكتاب

أُلّف في شرح صحيح مسلم عدد كبير جداً من المؤلفات وصل عددها قرابة 64 شرحاً بالعربية وخمسة بغير العربية، من أهمّ هذه الشروح وأشهرها:

1. المعلم بفوائد كتاب صحيح مسلم: لأبي عبد الله محمد بن علي المازري، المتوفى عام 536 هـ.
2. إكمال المعلم في شرح صحيح مسلم: للقاضي عياض بن موسى اليحصبي المالكي، المتوفى عام 544 هـ.
3. المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: لأبي العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي المتوفى عام 611 هـ.
4. المنهاج في شرح الجامع الصحيح للحسين بن الحجاج: للإمام أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي الشافعي، المتوفى عام 676 هـ. وهو أشهر شروح صحيح مسلم.
5. إكمال إكمال المعلم: لأبي عبد الله محمد بن خليفة الأبي المالكي، المتوفى عام 728 هـ، جمع في شرحه بين المازري وعياض والقرطبي والنووي.
6. مكمّل إكمال الكمال: لمحمد بن يوسف السنوسي، المتوفى عام 795 هـ.
7. الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج: لجلال الدين السيوطي المتوفى عام 911 هـ.
8. شرح شيخ الإسلام زكريا الأنصاري الشافعي المتوفى 926 هـ.
9. شرح الشيخ علي القاري الهروي الحنفي المتوفى عام 1016 هـ.
10. السراج الوهاج من كشف مطالب صحيح مسلم بن الحجاج: لصديق حسن خان القنوجي، المتوفى عام 1307 هـ، وهو شرح على (مختصر صحيح مسلم) للحافظ المنذري، المتوفى سنة 656 هـ.
11. منة المنعم شرح صحيح مسلم: لصفي الرحمن المباركفوري، المتوفى عام 1362 هـ.
12. فتح الملهم بشرح صحيح مسلم: لشبير أحمد العثماني الديوبندي، المتوفى عام 1369 هـ.
13. تكملة فتح الملهم بشرح صحيح مسلم: لمحمد تقي العثماني.
14. فتح المنعم شرح صحيح مسلم: لموسى شاهين لاشين.
15. الكوكب الوهاج والروض البهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج: لمحمد أمين بن عبد الله الهرري الأثيوبي.
16. البحر المحيط الثجاج في شرح شرح صحيح مسلم بن الحجاج لمحمد علي آدم الأثيوبي.
17. توفيق الرب المنعم شرح صحيح الإمام مسلم للشيخ عبد العزيز بن عبد الله الراجحي.

سئل الشيخ عبد الكريم الخضير

ما أفضل ثلاثة كتب على الترتيب في الفائدة لشرح (صحيح مسلم)؟

الجواب

معروف أن (صحيح مسلم) شُرِح بشروح كثيرة، منها: (المُعلِم) للمازري، و(إكماله) للقاضي عياض، و(إكمال إكماله) للأُبِّي، و(مُكمِّل إكمال الإكمال) للسنوسي، هذه سلسلة مترتِّب بعضها على بعض.

ثم بعد ذلك يأتي (شرح النووي)، وهو مأخوذ من الشروح التي تقدَّمتْه، لا سيما (شرح عياض)، ومأخوذ أيضًا من (التحرير) لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل الأصفهاني -رحمه الله-، وهو شرح طيِّب، لكن ما وقفنا عليه، ومن خلال نقل النووي -رحمه الله- عنه يدلُّ على أنه شرح مستفيض.

وهناك شروح للمتأخرين كشرح (فتح المُلهِم) لشبِّير أحمد العثماني، وهو شرح -أيضًا- طيِّب وموسَّع، واستفاد من الشروح التي قبله.

المقصود أن الشروح كثيرة جدًّا، و(مسلم) لا يزال بحاجة إلى شرح موسَّع مستفيض يَحلُّ إشكالاته، فالكتاب فيه إشكالات في الأسانيد والمتون، ولا شك أنها لا تقتضي ضعفًا أو طعنًا في الكتاب، لكن يصعب ويعسر فهمها على الطلاب، وليس مردُّها إلى خلل في الكتاب، بل إلى قوَّة في الكتاب، بحيث يعسر ويصعب فهمه على كثير من المتعلِّمين، فهذا بحاجة إلى مَن يتصدَّى لبيانها وإيضاحها لهم.

وسئل: ما أحسن شرح لمسلم بعد شرح النووي؟

فأجاب: على كل حال كل شروح مسلم الموجودة لو جمعت ما جاءت شرح واحد من شروح البخاري، ومسلم شرح بسلسلة متتابعة من الشروح بدأت من (المعلم) للمازري، كتاب صغير في ثلاثة أجزاء مطبوع، ثم (إكمال المعلم) للقاضي عياض، ثم (إكمال إكمال المعلم) للأُبي، ثم (مكمل إكمال الإكمال) للسنوسي، هذا الكتب يكمل بعضها بعضًا، النووي أخذ من الشروح السابقة أخذ من القاضي عياض ومن المازري ومن التحرير للأصفهاني وأكثر من النقل عنه، ولأبي العباس القرطبي مختصر لصحيح مسلم شرحه بشرح نافع جدًا اسمه: (المفهم لما أشكل من تلخيص صحيح مسلم) فإذا جمعت هذه الشروح استفاد طالب العلم منها، ويبقى أن هناك إشكالات لا تحلها جميع هذه الشروح.

السؤال

ما السبب في كثرة العلماء الذين أكملوا شرح (صحيح مسلم) بعد كتاب (المُعلِم)، هل هو الموت، أو تقاسم الأبواب بينهم؟

الجواب

(صحيح مسلم) بُدِئ بشرحه من قِبل أبي عبد الله المازري في (المُعلِم في شرح صحيح مسلم)، وهذا الكتاب نواةٌ لما جاء بعده من الشروح، وهو مختصرٌ جدًّا، طُبِع في ثلاثة أجزاء متوسِّطة، وهذا الشرح فيه فوائد وفيه متانة، لكنه فيه إعْوَاز كبير، فطالب العلم الذي يقرأ فيه يستفيد لكن لا يَشفي غليله ولا يُروي ظمأه.

ثم بعد المازري جاء القاضي عياض، فأكمل ما نقص عند المازري في كتابٍ أسماه: (إكمال المُعلِم في شرح صحيح مسلم)، فبدأت السلسلة من (المُعلِم)، وكمَّل القاضي عياض هذا النقص الذي في (المُعلِم)، وبقي نقص، فشرْح (صحيح مسلم) لم يتكامل في شرح المازري أو القاضي عياض.

ثم جاء الأُبي فصنَّف (إكمال إكمال المُعلِم)، كمَّل فيه ما نقص في كتاب القاضي عياض.

ثم جاء السنوسي فألَّف (مُكمِّل إكمال الإكمال).

والمازري مرَّ على الكتاب جميعه، وشرحه من أوله إلى آخره، فما يُقال: مات، ثم جاء فلان وأكمل! لا، ثم القاضي عياض كذلك أكمل ما نقص في الكُتب والأبواب من كتاب المازري، ولا يُقال: إنه كمَّل نقصًا متكاملًا في أبواب أو في كُتب، لا، وإنما في مسائل، ثم بعد ذلك جاء الأُبي فكمَّل ما يراه ناقصًا في كتاب القاضي عياض في مواضعه، أي: موزَّع على الكتاب، ثم بعد ذلك جاء السنوسي فصنَّف (مُكمِّل إكمال الإكمال)، وبقي إعواز، فالكتاب يحتاج إلى شرح مستفيض مثل شروح (البخاري).

وأبو العباس القرطبي شيخ أبي عبد الله القرطبي صاحب التفسير اختصر (صحيح مسلم)، ثم شرح هذا المختصر بشرحٍ نفيسٍ جدًّا سمَّاه: (المُفهِم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم)، وفيه فوائد كثيرة، وفيه إشكالات في مسائل الاعتقاد كغيره، فكل هذه الكُتب عليها ملاحظات؛ لأنها أُلِّفتْ على مذهب الأشعرية.

ثم بعد ذلك كم ترك الأول للآخر، هناك شروح لمتأخرين من الهنود وغيرهم فيها فوائد تُضَم إلى ما تقدَّم من الشروح، ومع ذلك (صحيح مسلم) بحاجة إلى شرح متكامل مُنضَّد ومنظَّم على طريقة الشروح وليس بإكمالات: كل واحد يُكمِل، نعم هذه المؤلَّفة تجعل المادة موجودة ومجموعة لمن يُريد الشرح.

ومن المتأخرين الذين شرحوا (صحيح مسلم) محمد علي آدم المدرس بالمسجد الحرام، وهذا شرح مطوَّل ونفيس، لكن المسألة أن (مسلم) فيه إشكالات، ونحن نشرحه في الدروس وتَمُرُّ علينا، ونناقشها مع الطلاب، وهي مدوَّنة في مواضعها عندنا، والذين شرحوا أشاروا إلى بعضها، فالمسألة أن (صحيح مسلم) ما أُعطي قدره مثل ما أُعطي (صحيح البخاري) من الشروح، وإن كانت الشروح إذا اجتمعتْ كلها يتكون لطالب العلم مادة علمية قد تفي بالغرض.

وقول السائل: (ما السبب في كثرة العلماء الذين أكملوا شرح (صحيح مسلم) بعد كتاب (المُعلِم)، هل هو الموت؟)، لا، المازري في قرارة نفسه أنه أكمل شرح (صحيح مسلم)، فشرَح الكتاب من أوله إلى آخره، لكن كم ترك الأول للآخر، وكذلك القاضي عياض.

ويقول: (أو تقاسم الأبواب بينهم؟)! بينهم مفاوز في الوفاة، كيف يتقاسمون الأبواب؟! بل كل مؤلِّفٍ أَلَّف كتابًا حول الصحيح من أوله إلى آخره، لكن هناك إعواز في بحث المسائل، وهناك إغفال لبعض المسائل...إلى آخره، فكلٌّ يأتي فيُكمِّل ما يرى الكتاب بحاجةٍ إليه، ويرى طلاب العلم يحتاجونه، وليس الاحتمالان اللذان ذكرهما السائل صحيحين، وإنما مردُّه إلى ما ذكرنا، والله أعلم.

المختصرات

وقام عدد من العلماء باختصار الكتاب بحذف الأسانيد وعزو الحديث إلى الصحابي مباشرة، أو حذف الأحاديث المكررة في الباب، ومن هذه المختصرات:

- مختصر صحيح مسلم: لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن تومرت، المتوفى عام 524 هـ.
- مختصر صحيح مسلم: لأبي العباس أحمد بن عمر الأنصاري القرطبي، المتوفى عام 656 هـ.
- مختصر صحيح مسلم: لأبي محمد زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، المتوفى عام 656 هـ.
- مختصر صحيح مسلم: لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، المتوفى عام 679 هـ.
- مختصر صحيح مسلم: لمحمد ناصر الدين الألباني، المتوفى عام 1420 هـ.

رجال الصحيح

كما اعتنى العلماء بدراسة أحوال وتراجم الرواة الذين أخرج عنهم الإمام مسلم في صحيحه، من شيوخه وشيوخ شيوخه وصولاً إلى التابعين والصحابة، ومن هذه الكتب:

- رجال صحيح مسلم: لأبي بكر أحمد بن منجويه الأصبهاني، المتوفى عام 428 هـ.
- المنهاج في رجال مسلم بن الحجاج: لعبد الله بن أحمد بن سعيد بن يربوع الإشبيلي، المتوفى عام 522 هـ.
- رجال مسلم بن الحجاج: لأبي العباس أحمد بن طاهر الأنصاري الداني، المتوفى عام 532 هـ.
- تسمية رجال صحيح مسلم الذين انفرد بهم مسلم عن البخاري: لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، المتوفى عام 748 هـ.
- أسماء رجال مسلم: لعبد الله الطيب بن عبد الله بامخرمة، المتوفى عام 947 هـ.
- خلاصة القول المفهم على تراجم جامع الإمام مسلم: لمحمد أمين بن عبد الله الهرري.

المآخذ على الكتاب

على الرغم من مكانة الكتاب المتقدمة وإجماع العلماء على أنه ثاني أصح الكتب المصنفة في الحديث بعد صحيح البخاري، إلا أنهم بيّنوا أن هذا ليس معناه أصحيّة كل حديث فيه بالنسبة لما سواه، بل أصحيّة الجملة إلى الجملة، كما هو الحال في تفضيل صحيح البخاري على صحيح مسلم، فليس المقصود منه أن كلّ حديث في صحيح البخاري أصحّ من كلّ حديث في صحيح مسلم، بل أن جملة ما في صحيح البخاري أصحّ. وعلى هذا فلا يستدلّ بكون حديث معيّن في الصحيحين أصحّ من سائر الصحاح إلا بعد تبيّن وجوه الأصحيّة في ذلك الحديث بعينه. قال الألباني: «وليس معنى ذلك أن كل حرف أو لفظة أو كلمة

في الصحيحين هو بمنزلة ما في القرآن لا يمكن أن يكون فيه وهم أو خطأ في شيء من ذلك من بعض الرواة، كلا. فلسنا نعتقد العصمة لكتاب بعد كتاب الله تعالى أصلا، فقد قال الإمام الشافعي وغيره: "أبى الله أن يتم إلا كتابه"، ولا يمكن أن يدعي ذلك أحد من أهل العلم ممن درسوا الكتابين دراسة تفهم وتدبر مع نبذ التعصب، وفي حدود القواعد العلمية الحديثة، لا الأهواء الشخصية، أو الثقافة الأجنبية عن الإسلام وقواعد علمائه.»

وقد كان لبعض العلماء مآخذ وانتقادات على الكتاب، قال النووي: «قد استدرك جماعة على البخارى ومسلم أحاديث أخلا بشرطهما فيها ونزلت عن درجة ما التزماه» وعقّب ابن حجر العسقلاني: «ينبغي لكل منصف أن يعلم أن هذه الأحاديث وإن كان أكثرها لا يقدح في أصل موضوع الكتاب فإن جميعها وارد من جهة أخرى. وهي ما ادعاه الإمام أبو عمرو بن الصلاح وغيره من الإجماع على تلقي هذا الكتاب بالقبول والتسليم لصحة جميع ما فيه. فإن هذه المواضع متنازع في صحتها فلم يحصل لها من التلقي ما حصل لمعظم الكتاب. وقد تعرض لذلك بن الصلاح في قوله: إلا مواضع يسيرة انتقدها عليه الدارقطني وغيره»، وقال عبد الرحمن المباركفوري: «أخرج مسلم عن بعض الضعفاء ولا يضره ذلك، فإنه يذكر أولاً الحديث بأسانيد نظيفة ويجعله أصلاً، ثم يتبعه بإسناد أو أسانيد فيها بعض الضعفاء على وجه التأكيد.» وقال ابن تيمية: «ومما قد يسمى صحيحا ما يصححه بعض علماء الحديث وآخرون يخالفونهم في تصحيحه فيقولون: هو ضعيف ليس بصحيح مثل ألفاظ رواها مسلم في صحيحه ونازعه في صحتها غيره من أهل العلم.» وقال: «جمهور ما أنكر على البخاري مما صححه يكون قوله فيه راجحا على قول من نازعه. بخلاف مسلم بن الحجاج فإنه نوزع في عدة أحاديث مما خرجها وكان الصواب فيها مع من نازعه.» وعلّق الشيخ عبد العزيز بن باز: «وإذا كان في بعض الرجال المخرج لهم في الصحيحين ضعف فإن صاحبي الصحيح قد انتقيا من أحاديثهم ما لا بأس به، مثل: إسماعيل بن أبي أويس، ومثل عمر بن حمزة بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، وجماعات فيهم ضعف لكن صاحبي الصحيح انتقيا من أحاديثهم ما لا علة فيه؛ لأن الرجل قد يكون عنده أحاديث كثيرة فيكون غلط في بعضها أو رواها بعد الاختلاط إن كان ممن اختلط، فتنبه صاحبا الصحيحين لذلك فلم يرويا عنه إلا ما صح عندهما سلامته.»

وقال ابن تيمية: «جمهور ما صححاه كان قبلهما عند أئمة الحديث صحيحا متلقى بالقبول، وكذلك في عصرهما وكذلك بعدهما قد نظر أئمة هذا الفن في كتابيهما، ووافقوهما على تصحيح ما صححاه، إلا مواضع يسيرة نحو عشرين حديثا، انتقدها عليهما طائفة من الحفاظ، وهذه المواضع المنتقدة غالبها في مسلم، وقد انتصر طائفة لهما فيها، وطائفة قررت قول المنتقدة، والصحيح التفصيل، فإن فيها مواضع منتقدة بلا ريب.»

وفصّل الحافظ ابن حجر العسقلاني في توضيح هذه الانتقادات فقال: «وأما من حيث التفصيل فالأحاديث التي انتقدت عليهما تنقسم أقساما:

- القسم الأول منها: ما تختلف الرواة فيه بالزيادة والنقص من رجال الإسناد، فإن أخرج صاحب الصحيح الطريق المزيدة، وعلله الناقد بالطريق الناقصة، فهو تعليل مردود ...وإن أخرج صاحب الصحيح الطريق الناقصة وعلله الناقد بالطريق المزيدة تضمن اعتراضه دعوى انقطاع فيما صححه المصنف ...فمحصل الجواب عن صاحب

الصحيح أنه إنما أخرج مثل ذلك في باب ماله متابع وعاضد، أو ما حفته قرينة في الجملة تقويه، ويكون التصحيح وقع من حيث المجموع.

- القسم الثاني منها: ما تختلف الرواة فيه بتغيير رجال بعض الإسناد ... فالتعليل بجميع ذلك من أجل مجرد الاختلاف غير قادح، إذ لا يلزم من مجرد الاختلاف اضطراب يوجب الضعف فينبغي الإعراض أيضا عما هذا سبيله.
- القسم الثالث منها: ما تفرد بعض الرواة بزيادة فيه دون من هو أكثر عددا أو أضبط ممن لم يذكرها : فهذا لا يؤثر التعليل به إلا إن كانت الزيادة منافية بحيث يتعذر الجمع، أما إن كانت الزيادة لا منافاة فيها بحيث تكون كالحديث المستقل فلا، اللهم إلا إن وضح بالدلائل القوية أن تلك الزيادة مدرجة في المتن من كلام بعض رواته ، فما كان من هذا القسم فهو مؤثر.
- القسم الرابع منها: ما حكم فيه بالوهم على بعض رجاله ، فمنه ما يؤثر ذلك الوهم قدحا، ومنه ما لا يؤثر.
- القسم الخامس منها: ما اختلف فيه بتغيير بعض ألفاظ المتن ، فهذا أكثره لا يترتب عليه قدح لإمكان الجمع في المختلف من ذلك ، أو الترجيح ، على أن الدارقطني وغيره من أئمة النقد لم يتعرضوا لاستيفاء ذلك من الكتابين كما تعرضوا لذلك في الإسناد.» إلى أن قال: «ولا يظهر منها ما يؤثر في أصل موضوع الكتاب بحمد الله إلا النادر»

وقد ردّ ابن الصلاح على من انتقد الإمام مسلم في روايته عن بعض الضعفاء أو المتوسطين الواقعين في الطبقة الثانية فقال: «والجواب أن ذلك لأحد أسباب لا معاب عليه معها:

- أحدها: أن يكون ذلك فيمن هو ضعيف عند غيره ثقة عنده ولا يقال إن الجرح مقدم على التعديل وهذا تقديم للتعديل على الجرح لأن الذي ذكرناه محمول على ما إذا كان الجرح غير مفسر السبب فأنه لا يعمل به.
- الثاني: أن يكون ذلك واقعا في الشواهد والمتابعات لا في الأصول وذلك بأن يذكر الحديث أولا بإسناد نظيف رجاله ثقات ويجعله أصلا ثم يتبع ذلك بإسناد آخر أو أسانيد فيها بعض الضعفاء على وجه التأكيد بالمتابعة أو لزيادة فيه تنبه على فائدة فيما قدمه.
- الثالث: أن يكون ضعف الضعيف الذي احتج به طرأ بعد أخذه عنه باختلاط حدث عليه غير قادح فيما رواه من قبل في زمان سدادة واستقامته.
- الرابع: أن يعلو بالشخص الضعيف إسناده وهو عنده برواية الثقات نازل فيذكر العالي ولا يطول بإضافة النازل إليه مكتفيا بمعرفة أهل الشأن بذلك.»
- ومن أهم الكتب التي صنّفت في هذا الباب:
-
- علل الأحاديث في كتاب صحيح مسلم: لأبي الفضل محمد بن أبي الحسين ابن عمار الشهيد، المتوفى عام 317 هـ.
- التتبع: لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، المتوفى عام 385 هـ.
- الأجوبة عما أشكل الشيخ الدارقطني على صحيح مسلم بن الحجاج: لأبي مسعود الدمشقي، المتوفى عام 401 هـ.
- صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط: لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح، المتوفى عام 643 هـ.

- غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة: لأبي الحسين يحيى بن علي المعروف بالرشيد العطار، المتوفى عام 662 هـ.
- تنبيه المعلم بمبهمات صحيح مسلم: لأبي ذر أحمد بن إبراهيم بن سبط ابن العجمي، المتوفى عام 884 هـ.
- الوقوف على ما في صحيح مسلم من الموقوف وعوالي مسلم: لشهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفى عام 852 هـ.
- بين الإمامين مسلم والدارقطني: لربيع بن هادي المدخلي.

ترجمة المؤلف من ويكيبيديا

أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم بن وَرْدٍ بن كوشاذ القشيري النيسابوري (206 هـ - 25 رجب 261 هـ) / (822م - 6 يوليو 875م)، هو من أهم علماء الحديث النبوي عند أهل السنة والجماعة، وهو مصنف كتاب صحيح مسلم الذي يعتبر ثاني أصح كتب الحديث بعد صحيح البخاري،(1) وهو أحد كبار الحفّاظ،(2) ولد في نيسابور، طلب الحديث صغيرًا، وكان أول سماع له سنة 218 هـ، وعمره آنذاك اثنتا عشرة سنة.

أخذ العلم أولاً عن شيوخ بلاده وسمع الكثير من مروياتهم، وكانت له رحلة واسعة في طلب الحديث طاف خلالها البلاد الإسلامية عدة مرات، فرحل إلى الحجاز لأداء فريضة الحج والسماع من أئمة الحديث وكبار الشيوخ، وزار المدينة النبوية ومكة المكرمة، ورحل إلى العراق، فدخل البصرة وبغداد والكوفة، ورحل إلى الشام، ومصر، والري. فمكث قرابة الخمسة عشرة عامًا في طلب الحديث، لقي فيها عددًا كبيرًا من الشيوخ، وجمع ما يزيد على ثلاثمائة ألف حديث. أثنى عليه علماء عصره ومن بعدهم، واعترفوا له بإمامته وبالتقدم والإتقان في علم الحديث. أخذ الحديث عن أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأبي زرعة الرازي وغيرهم، وتتلمذ على الإمام محمد بن إسماعيل البخاري، له مصنفات أخرى غير صحيحه في علم الحديث وعلم الرجال؛ لكنَّ أغلبها مفقود، توفي يوم الأحد الخامس والعشرين من رجب سنة 261 هـ، وعمره خمس وخمسون سنة، ودفن يوم الاثنين ومقبرته في رأس ميدان زياد بنصر أباد بظاهر نيسابور.

مولده

هو أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد بن كوشاذ القشيري النيسابوري، من بني قشير وهي قبيلة من العرب معروفة، اتفق النسَّابون على نسبته إليها، ولد الإمام مسلم بن الحجاج في أعلى الزمجار بنيسابور وكان مسكنه بها، وكانت نيسابور في ذلك الوقت من أهم المراكز العلمية في العالم الإسلامي وخصوصاً فيما يتعلق بالحديث النبوي وعلومه، وقد اشتهرت بعلوّ أسانيدها حتى أن السخاوي وصفها بـ: «دار السنّة والعوالي».

اتفق المؤرخون على تاريخ وفاته إلا أنهم اختلفوا في تحديد تاريخ مولده، وللعلماء في تحديد تاريخ ولادته أربعة أقوال:

- أن ولادته كانت سنة 201 هـ، وهو قول الإمام شمس الدين الذهبي في كتاب العبر؛ حيث ذكر أنه توفي وعمره ستون سنة، ووافقه ابن العماد الحنبلي في شذرات الذهب.

- أن ولادته كانت سنة 202 هـ، وهو قول بروكلمان ونص عليه في كتاب (تاريخ الأدب).
- أن ولادته كانت سنة 204 هـ، قاله الذهبي في كلا من تذكرة الحفاظ، وسير أعلام النبلاء، والكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، ولكنّه لم يجزم بهذا الرأي، ولكن جزم به ابن كثير الدمشقي، وابن حجر العسقلاني وغيرهم.
- أن ولادته كانت سنة 206 هـ، وهو قول الحاكم النيسابوري فيما سمعه من ابن الأخرم حيث قال: «توفي مسلم بن الحجاج رحمه الله عشية يوم الأحد ودفن يوم الاثنين لخمس بقين من رجب سنة إحدى وستين ومائتين وهو ابن خمس وخمسين سنة»، وهذا يتضمّن كما قال ابن الصلاح: «أن مولده كان في سنة ست ومائتين».

نشأ في بيت علم، فكان أبوه فيمن يتصدرون حلقات العلم، حيث قال محمد بن عبد الوهاب الفراء: «كان أبوه الحجاج من المشيخة».

<u>مهنته</u>

عاش مسلم بن الحجاج من كسب يده، فكان يعمل بالتجارة، وكان متجره بخان محمش، وكان يبيع فيه البزّ(3) والأقمشة والثياب، فقال محمد بن عبد الوهاب الفراء: «وكان رحمه الله بزازًا»، وكانت له أملاك وضياع وثروة وكان يعيش منها مكنته من القيام بالرحلات الواسعة إلى الأئمة الأعلام الذين ينتشرون في بقاع كثيرة من العالم الإسلامي. ولم تكن التجارة عائقا له عن طلب الحديث النبوي بل كان يحدث الناس في متجره، وذكر ذلك الحاكم النيسابوري فقال: «قال أبي: رأيت مسلم بن الحجاج يحدث بخان محمش».

<u>صفاته</u>

وصفه الحاكم النيسابوري فقال عنه: «كان تام القامة أبيض الرأس واللحية يرخي طرف عمامته بين كتفيه»، ونقل الحاكم أيضًا عن أبي عبد الرحمن السلمي قال: «رأيت شيخًا حسن الوجه والثياب، عليه رداء حسن وعمامة قد أرخاها بين كتفيه، فقيل: هذا مسلم. فتقدم أصحاب السلطان فقالوا: قد أمر أمير المؤمنين أن يكون مسلم بن الحجاج أمام المسلمين. فقدّموه في الجامع، فكبّر وصلى بالناس»، وكان كثير الإحسان والكرم حتى سماه الذهبي بـ «محسن نيسابور»، وقال عنه عبد العزيز الدهلوي في بستان المحدثين: «إنه ما اغتاب أحداً في حياته ولا ضرب ولا شتم».

<u>رحلته في طلب الحديث</u>

ارتحل الإمام مسلم في طلب الحديث، فكانت رحلاته واسعة، فوصفه النووي أنه أحد الرحالين في طلب الحديث إلى أئمة الأقطار والبلدان، فطلب الحديث في بلده نيسابور وخرسان، فأول سماعه في سنة 218 هـ بخرسان من يحيى بن يحيى التميمي، وإسحاق بن راهوية، وآخرين، وبالري محمد بن مهران الجمال، وأبي غسان، ومحمد بن عمرو زنيجا، وكانت أولى رحلاته الخارجية في سنة 220 هـ وعمره حينذٍ أربعة عشر عامًا، حيث ذهب إلى بلاد الحرمين لأداء الحج، فسمع بالمدينة المنورة إسماعيل بن أبي أويس، وسمع بمكة شيخه القعنبي -وهو أكبر شيوخه- وطبقته، وسمع من سعيد بن منصور، وأبي مصعب الزهري، وبعد أن أدى الحج سمع من الشيوخ في البلاد التي مر عليها، وارتحل مسلم إلى بلخ، والعراق، ورافقه في هذه الرحلة أحمد بن سلمة النيسابوري، ودخل البصرة، ودخل بغداد، فسمع فيها أحمد بن حنبل، وعبد الله بن مسلمة

القعنبي، ويحيى بن صاعد، ومحمد بن مخلد، وأكثر عن علي بن الجعد، لكنه ما روى عنه في الصحيح شيئًا، ودخل الكوفة وسمع من أحمد بن يونس، وعمر بن حفص بن غياث، ثم عاد إلى بلدته، وبعد عدة سنين بدأ رحلاته مرة أخرى قبل 230 هـ. ثم ارتحل إلى بلاد الشام ليسمع من محمد بن خالد السكسكي، وارتحل إلى مصر قبل 250 هـ، وسمع من عمرو بن سواد، وحرملة بن يحيى، وآخرين، وارتحل إلى الري بعد عام 250 هـ عقب تأليفه صحيحه، فالتقى بأبي زرعة الرازي فأنكر عليه روايته لأسباط بن نصر، ولم تقتصر رحلاته على السماع بل كان يذاكر العلماء ويعلم الناس. وآخر قدومه بغداد كان في سنة 259 هـ.

<u>علاقته بمحمد بن إسماعيل البخاري</u>

كان مسلم من تلاميذ البخاري، وكان يُجله ويوقره، فيقول محمد بن يعقوب الحافظ: «رأيت مسلم بن الحجاج بين يدي البخاري يسأله سؤال الصبي»، فكان يذهب إليه ويُقبِّل ما بين عينيه، ويقول له: «دعني أقبِّل رجليك»، وكان مسلم يقول له: «لا يُبْغِضُكَ إلا حَاسِدٌ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَيْسَ فِي الدُّنْيَا مِثْلُكَ.»، وعندما زار البخاري نيسابور سنة 250 هـ؛ لازمه مسلم ولم يفارقه. وكان مسلم ملازمًا للبخاري في محنه أيًا، فقد خاصم مسلم محمد بن يحيى الذهلي بسبب ما وقع بينه وبين البخاري.

كما كان مسلم كثير الانتفاع بالبخاري، فيقول الدارقطني: «لولا البخاري ما راح مسلم ولا جاء.»، ويقول ابن تيمية: «اتفق العلماء على أن البخاري أجل من مسلم في العلوم، وأعرف بصناعة الحديث، وأن مسلمًا تلميذه وخريجه، ولم يزل يستفيد منه ويتبع آثاره.» حيث أن مسلم قفا طريق البخاري، ونظر في علمه وحذا حذوه، إلا أن مسلم لن يرو في صحيحه عن البخاري؛ لأنه لازمه بعد إتمامه صحيحه.

<u>وفاته</u>

توفي الإمام مسلم بن الحجاج عشية يوم الأحد الخامس والعشرين من رجب سنة 261 هـ، الموافق 6 يوليو 875م، وعمره خمس وخمسون سنة، ودفن يوم الاثنين ومقبرته في رأس ميدان زياد بنصر أباد بظاهر نيسابور. ولم يعقب ذرية ذكورًا، وقد ذكر الحاكم أنه رأى من أعقابه من جهة البنات.

وذكروا في سبب وفاته سبب غريب، وهو أنه سئل عن حديث في مجلس بنيسابور، فقال بعدم علمه بهذا الحديث، وعندما رجع إلى بيته قام بالفحص عن ذلك الحديث، وحصل في الأثناء أن جاءه أحد ملازميه بإناء كبير من التمر، فلم يزل مسلم يبحث عن الحديث طوال ليلته ولكي يزيل النوم عن عينيه تناول من التمر المهداة إليه حتى طلع عليه الفجر، وما أن أتم أكل التمر كله حتى عثر على الحديث، ويبدو أن إكثاره من أكل التمر تلك الليلة سبب عنده مرضًا ما، فمات بعدها. قال الذهبي:

" عُقِدَ لأبى الحسين مسلم بن الحجاج مجلس للمذاكرة، فذُكِرَ له حديثٌ لم يعرفه، فانصرف إلى منزله وأوقد السراج، وقال لمن في الدار: لا يدخل أحد منكم هذا البيت، فقيل له: أهديت لنا سلة فيها تمر. فقال: قدموها إلي فقدموها إليه فكان يطلب الحديث ويأخذ تمرة تمرة فيمضغها فأصبح وقد فني التمر ووجد الحديث. وقال الحاكم: زادني الثقة من أصحابنا أنه منها مات."

<u>الكتب المطبوعة</u>

لمسلم بن الحجاج تصانيف عديدة في الحديث النبوي وعلومه والعلل والرجال وأوهام المحدثين وأسمائهم وكناهم وطبقاتهم والمنفردات والوحدان وغير ذلك، منها المطبوع والمفقود، فقد ذكر ابن الجوزي في المنتظم ثلاثة وعشرين مصنفًا له، وذكر

الحاكم النيسابوري في تاريخ نيسابور ثلاثة وعشرين مصنفًا أيضًا إلا أنه ذكر مصنفين جديدين وأغفل مصنفين ذكرهما ابن الجوزي، وذكر الذهبي في السير واحدًا وعشرين مصنفًا له، ثم قال: «ثم سرد الحاكم تصانيف له لم أذكرها».

1. الجامع الصحيح المعروف بصحيح مسلم، وهو أشهر كتبه، ومن أمهات كتب الحديث النبوي عند أهل السنة والجماعة، وهو أحد كتب الجوامع، وثاني الصحيحين بعد صحيح البخاري، وأحد الكتب الستة. فقد انتخب الإمام مسلم أحاديث الصحيح من ثلاثمئة ألف حديث مما يحفظ، ولم يروِ في الكتاب إلا الأحاديث التي أجمع العلماء على صحّتها، قال الدهلوي: «توخّى تجريد الصحاح المجمع عليها بين المحدثين المتصلة المرفوعة.» فلم يستوعب الإمام مسلم في الكتاب جميع الأحاديث الصحيحة، قال: «ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ها هنا إنما وضعت ها هنا ما أجمعوا عليه.» وقد عمل الإمام مسلم على تنقيح الكتاب ومراجعته وعَرَضه على عدد من شيوخ وقته منهم الإمام أبو زرعة الرازي أحد أكبر الأئمة في علوم الحديث وعلم الجرح والتعديل، قال مسلم: «عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي، فكل ما أشار أن له علة تركته، وكل ما قال إنه صحيح وليس له علة خرّجته.»
2. الكنى والأسماء.
3. التمييز، كتاب يوضح منهج المحدّثين في نقد الحديث، فُقد جزء كبير منه، وطبع الجزء المتبقي بتحقيق مصطفى الأعظمي.
4. رجال عروة بن الزبير وجماعة من التابعين.
5. المنفردات والوحدان، ويذكر فيه تسمية من روى عنه رجل أو امرأة حفظ أَو حفظت عن النبي شيئا من قول أو فعل، ولا يروى عن كل واحد منهم إِلا واحدًا من مشهور التابعين لا ثاني معه في الرواية فيما حفظ.
6. الطبقات، أو طبقات مسلم.

<u>الكتب المفقودة</u>

1. الإخوة والأخوات، ذكره المالكي في تسمية ما ورد به الخطيب البغدادي دمشق.
2. أسماء الرجال، ذكره النووي في شرحه.
3. الأفراد.
4. أفراد الشاميين من الحديث عن رسول الله.
5. الأقران، والأقران هم المتقاربون في السن والإسناد.
6. انتخاب مسلم على أبي أحمد الفراء، اختار فيه من أحاديث شيخه الفراء ما راق له وجمعه.
7. الانتفاع بأُهُب السباع، وسماه ابن حجر الانتفاع بجلود السباع.
8. الأوحاد.
9. أولاد الصحابة ومن بعدهم من المحدثين.
10. أوهام المحدثين.
11. التاريخ، ذكره ابن النديم والخطيب البغدادي.
12. تفضيل السنين.

13. الجامع الكبير - على الأبواب.
14. ذكر أولاد الحسين.
15. رواة الاعتبار.
16. سؤالات أحمد بن حنبل.
17. طبقات التابعين.
18. طبقات الرواة.
19. العلل.
20. كتاب عمرو بن شعيب، يذكر فيه من لم يحتج بحديث عمرو بن شعيب وما أخطأ فيه.
21. المخضرمون، وهم التابعون الذين أدركوا الجاهلية ولم يلقوا النبي، ولكنهم أسلموا صحبوا الصحابة، وعد مسلم عشرين رجلًا منهم في كتابه.
22. مسند حديث مالك.
23. المسند الكبير على الرجال، قال عنه الحاكم: «ما أرى أنه سمعه منه أحد»، وقال ابن حجر: «وقيل إنه صنف مسندا كبيرا على الصحابة لم يتم».
24. معرفة شيوخ مالك والثوري وشعبة، وذكره الحاكم والذهبي أنه ثلاثة كتب.
25. معرفة رواة الأخبار، ذكره ابن حجر في فهرس مروياته، وذكره ابن الجوزي في المنتظم.
26. كتاب المعمر في ذكر ما أخطأ فيه معمر، ذكره الحاكم والمالكي.
27. المفرد، ذكره ابن النديم في الفهرست.

الحديث الأول من الكتاب

حَدَّثَنِي أَبُو خَيْثَمَةَ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ كَهْمَسٍ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ بُرَيْدَةَ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ ، (ح) وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ ، وَهَذَا حَدِيثُهُ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا كَهْمَسٌ ، عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ قَالَ: «كَانَ أَوَّلَ مَنْ قَالَ فِي الْقَدَرِ بِالْبَصْرَةِ مَعْبَدٌ الْجُهَنِيُّ، فَانْطَلَقْتُ أَنَا وَحُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحِمْيَرِيُّ حَاجَّيْنِ أَوْ مُعْتَمِرَيْنِ، فَقُلْنَا: لَوْ لَقِينَا أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَسَأَلْنَاهُ عَمَّا يَقُولُ هَؤُلَاءِ فِي الْقَدَرِ، فَوُفِّقَ لَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ دَاخِلًا الْمَسْجِدَ، فَاكْتَنَفْتُهُ أَنَا وَصَاحِبِي، أَحَدُنَا عَنْ يَمِينِهِ، وَالْآخَرُ عَنْ شِمَالِهِ، فَظَنَنْتُ أَنَّ صَاحِبِي سَيَكِلُ الْكَلَامَ إِلَيَّ، فَقُلْتُ: أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، إِنَّهُ قَدْ ظَهَرَ قِبَلَنَا نَاسٌ يَقْرَؤُونَ الْقُرْآنَ، وَيَتَقَفَّرُونَ الْعِلْمَ، وَذَكَرَ مِنْ شَأْنِهِمْ، وَأَنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنْ لَا قَدَرَ، وَأَنَّ الْأَمْرَ أُنُفٌ، قَالَ: فَإِذَا لَقِيتَ أُولَئِكَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنِّي بَرِيءٌ مِنْهُمْ، وَأَنَّهُمْ بُرَآءُ مِنِّي، وَالَّذِي يَحْلِفُ بِهِ عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ لَوْ أَنَّ لِأَحَدِهِمْ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا فَأَنْفَقَهُ، مَا قَبِلَ اللهُ مِنْهُ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ ثُمَّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ إِذْ طَلَعَ عَلَيْنَا رَجُلٌ شَدِيدُ بَيَاضِ الثِّيَابِ، شَدِيدُ سَوَادِ الشَّعَرِ، لَا يُرَى عَلَيْهِ أَثَرُ السَّفَرِ، وَلَا يَعْرِفُهُ مِنَّا أَحَدٌ، حَتَّى جَلَسَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَأَسْنَدَ رُكْبَتَيْهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ، وَوَضَعَ كَفَّيْهِ عَلَى فَخِذَيْهِ، وَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، أَخْبِرْنِي عَنِ الْإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: الْإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتَحُجَّ الْبَيْتَ إِنِ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا، قَالَ: صَدَقْتَ، قَالَ: فَعَجِبْنَا لَهُ، يَسْأَلُهُ وَيُصَدِّقُهُ، قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِيمَانِ، قَالَ: أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ

الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ، خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، قَالَ: صَدَقْتَ، قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِحْسَانِ، قَالَ: أَنْ تَعْبُدَ اللهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ، قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ السَّاعَةِ، قَالَ: مَا الْمَسْؤُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ، قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنْ أَمَارَتِهَا، قَالَ: أَنْ تَلِدَ الْأَمَةُ رَبَّتَهَا، وَأَنْ تَرَى الْحُفَاةَ الْعُرَاةَ الْعَالَةَ رِعَاءَ الشَّاءِ يَتَطَاوَلُونَ فِي الْبُنْيَانِ، قَالَ: ثُمَّ انْطَلَقَ، فَلَبِثْتُ مَلِيًّا ثُمَّ قَالَ لِي: يَا عُمَرُ، أَتَدْرِي مَنِ السَّائِلُ؟ قُلْتُ: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: فَإِنَّهُ جِبْرِيلُ، أَتَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ .»

الحديث الآخر من الكتاب

حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ زُرَارَةَ ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ ، عَنْ أَبِي مِجْلَزٍ ، عَنْ قَيْسِ بْنِ عُبَادٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا ذَرٍّ يُقْسِمُ قَسَمًا : إِنَّ { هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ } ، إِنَّهَا نَزَلَتْ فِي الَّذِينَ بَرَزُوا يَوْمَ بَدْرٍ : حَمْزَةُ، وَعَلِيٌّ، وَعُبَيْدَةُ بْنُ الْحَارِثِ، وَعُتْبَةُ، وَشَيْبَةُ ابْنَا رَبِيعَةَ، وَالْوَلِيدُ بْنُ عُتْبَةَ.

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ . (ح) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ جَمِيعًا عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ ، عَنْ أَبِي مِجْلَزٍ ، عَنْ قَيْسِ بْنِ عُبَادٍ قَالَ: «سَمِعْتُ أَبَا ذَرٍّ يُقْسِمُ، لَنَزَلَتْ: (هَذَانِ خَصْمَانِ)» بِمِثْلِ حَدِيثِ هُشَيْمٍ .